أثر تطور نظام الإرث على مكانة المرأة، دوافعه وآثاره على المجتمع وكيفية مواجهة الإسلام لإنصاف المرأة

د. عليرضا طبيبي
استاذ، كلية المعارف والفكر الإسلامي، جامعة طهران، إيران
tabibi.alireza@ut.ac.ir
هدير عبد المحسن سعدون العامري
طالبة دكتوراه، كلية المعارف والفكر الإسلامي، جامعة طهران، إيران
mm2743410@gmil.com

The impact of the development of the inheritance system on the status of women, its motives and effects on society and how Islam confronts justice for women

Dr. Alireza Tabibi
Professor, Faculty of Islamic Knowledge and Thought, University of Tehran, Iran
Hadeer Abdul Mohsin Saadoon Al-Ameri
PhD student, Faculty of Islamic Knowledge and Thought, University of Tehran, Iran

الملخص:-

يلعب نظام الميراث في الإسلام دورًا مهمًا في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة. يعد هذا البحث دراسة شاملة تهدف إلى استكشاف دور الميراث في تعزيز الاستقلال المالي للمرأة ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الأسري، بالإضافة إلى التأكيد على تأثيره في توازن الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة. تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل النصوص الشرعية المتعلقة بالميراث ومقارنتها مع الأنظمة القانونية الحديثة في دول مختلفة. من خلال هذا التحليل، نستطيع فهم كيفية تطور نظام الميراث عبر العصور وتأثيره على مكانة المرأة في المجتمع. أظهرت الدراسة أن نظام الميراث في الإسلام يساهم في تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأفراد، ويوفر للمرأة دخلًا مستقلًا يمكنها من اتخاذ قرارات مالية تخص حياتها بشكل أكثر استقلالية وثقة. هذا الاستقلال المالي يعزز من دور المرأة في المجتمع ويزيد من قدرتها على المساهمة في الاقتصاد الأسري بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يساهم نظام الميراث في الإسلام في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين الجنسين، مما يؤدي إلى استقرار الأسرة والمجتمع ككل. هذا التوازن يعزز من العلاقات الأسرية ويقلل من التوترات الناتجة عن الفوارق الاقتصادية. تناولت الدراسة أيضًا الآثار السلبية التي قد تنشأ عن تطبيق نظام الميراث بطرق غير عادلة، وكيف يمكن للإسلام أن يواجه هذه التحديات من خلال التفسيرات الشرعية الصحيحة التي تضمن تحقيق العدالة. بالإضافة إلى ذلك، تم مناقشة كيفية استخدام أدوات قانونية وإدارية حديثة لتعزيز تطبيق نظام الميراث بشكل يحقق الأهداف المرجوة منه. أخيرا، توصلت الدراسة إلى أن نظام الميراث في الإسلام ليس فقط وسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية، بل هو أيضًا أداة قوية لتحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع. من خلال فهم هذا النظام وتطبيقه بشكل صحيح، يمكن للمجتمعات تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

المفردات المفتاحية: نظام الميراث، العدالة الاقتصادية، حقوق المرأة، الاستقلال المالي، التوازن الاجتماعي.

Abstract:-

The inheritance system in Islam plays a significant role in achieving social and economic justice, with a particular focus on women's rights. This research is a comprehensive study aimed at exploring the role of inheritance in enhancing women's financial independence and their effective contribution to the family economy, in addition to emphasizing its impact on balancing social roles within the family. This study relies on an analytical approach to analyze the legal texts related to inheritance and compare them with modern legal systems in different countries. Through this analysis, we can understand how the inheritance system has evolved over the ages and its impact on the status of women in society. The study showed that the inheritance system in Islam helps reduce economic disparities among individuals and provides women with an independent income that enables them to make financial decisions concerning their lives with more independence and confidence. This financial independence enhances women's roles in society and increases their ability to contribute effectively to the family economy. Moreover, the inheritance system in Islam contributes to achieving social and economic balance between genders, leading to the stability of the family and society as a whole. This balance enhances family relationships and reduces tensions resulting from economic disparities. The study also addressed the negative effects that may arise from the application of the inheritance system in unfair ways, and how Islam can face these challenges through correct legal interpretations that ensure justice. Additionally, the study discussed how modern legal and administrative tools can be used to enhance the application of the inheritance system in a way that achieves the desired goals. Finally, the study concluded that the inheritance system in Islam is not only a means to achieve economic justice but also a powerful tool for achieving social balance and enhancing the status of women in society. Through understanding and correctly applying this system, societies can achieve higher levels of stability and social and economic progress.

Key words: Inheritance system, economic justice, women's rights, financial independence, social balance.

المقدمة:ـ

يُعتبر نظام الإرث من الركائز الأساسية في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات البشرية، إذ يُعدُّ من الأطر القانونية التي تحدد كيفية انتقال الثروات بين الأجيال[١]. وقد شهد هذا النظام تطورات جوهرية عبر العصور التاريخية المختلفة، تأثرت بشكل مباشر بالتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل فترة زمنية، مما انعكس على مكانة المرأة في المجتمع[٢]. إن دراسة هذا التطور تتطلب تحليلاً دقيقًا للعوامل المؤثرة في تشكيل أنظمة الإرث، سواء كانت عوامل ثقافية أو دينية أو اقتصادية، إلى جانب تقييم تداعيات هذه الأنظمة على المستويين الفردي والمجتمعي. إن دراسة تطور نظام الإرث تتطلب تحليلاً دقيقًا للعوامل المؤثرة في تشكيل هذه الأنظمة عبر العصور، سواء كانت ثقافية أو دينية أو اقتصادية، وكذلك تقييم تداعيات هذه الأنظمة على المستويين الفردي والمجتمعي[٣]. كما يتطرق البحث إلى فرضيات متعددة، منها أن تطور نظام الإرث في الإسلام أدى إلى تحسين جوهري في المكانة الاقتصادية للمرأة مقارنة بالأنظمة السابقة، وأن هناك ارتباطًا وثيقًا بين المستوى الثقافي للمجتمع ومدى تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بميراث المرأة، بالإضافة إلى التأثير الكبير للعادات والتقاليد الاجتماعية على تطبيق أحكام الميراث الإسلامية المتعلقة بالمرأة. إن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم رؤية شاملة تربط بين البعد التاريخي والتطبيقات المعاصرة، بهدف سد الفجوة بين ما تقرره النصوص الشرعية وما يتم تنفيذه فعليًا في بعض المجتمعات، بما يعزز تحقيق العدالة الاجتماعية ويُسهم في رفع مكانة المرأة[٤].

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة المهمة، والتي من أبرزها: كيف أثر تطور نظام الإرث عبر التاريخ على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المجتمع الإسلامي؟ و ما هي الآليات التي اعتمدها الإسلام لضمان إنصاف المرأة في قضايا الميراث؟ كما يعرض التباين بين النصوص الشرعية المتعلقة بميراث المرأة والممارسات الاجتماعية السائدة في بعض المجتمعات الإسلامية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تُطرَح فرضيات متعددة على النحو التالي: أولاً، أن تطور نظام الإرث في الإسلام أدى إلى تحسين جوهري في المكانة الاقتصادية للمرأة مقارنة بالأنظمة السابقة. ثانيًا، وجود ارتباط وثيق بين المستوى الثقافي للمجتمع ومدى تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بميراث المرأة. ثالثًا، التأثير

الكبير للعادات والتقاليد الاجتماعية على تطبيق أحكام الميراث الإسلامية المتعلقة بالمرأة في المجتمعات المعاصرة. وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى سد الفجوة بين ما تقرره النصوص الشرعية الإسلامية وما يتم تنفيذه فعليًا في بعض المجتمعات، بما يعزز تحقيق العدالة الاجتماعية ويُسهم في رفع مكانة المرأة داخل المجتمع. كما أن الدراسة تهدف إلى تقديم رؤية شاملة تربط بين البعد التاريخي والتطبيقات المعاصرة لنظام الميراث، مع التركيز على كيفية تأثير هذا النظام في تكوين العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

الخلفية:

يمتد تاريخ نظام الإرث إلى أقدم الحضارات البشرية المعروفة، حيث كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة آنذاك(٥). في الحضارات السومرية والمصرية القديمة، كان الإرث جزءًا من الأنظمة القانونية التي تهدف إلى تنظيم الملكية والثروات، مع اختلاف في مدى شمولية تلك الأنظمة(٦). وقد اعتمدت بعض المجتمعات، مثل المجتمعات الرومانية واليونانية، نظام الوراثة الأبوي الذي يُقيد الإرث بالذكور لضمان استمرارية النسب العائلي(٧). مع ظهور الإسلام، جرى وضع نظام متوازن للميراث يضمن للمرأة حقًا ثابتًا من التركة، ويعترف بمكانتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يحقق العدالة بين الجنسين ويعزز التكافل الاجتماعي. ومع مرور الوقت، استمرت الأنظمة الحديثة في تطوير قوانين الميراث بشكل يتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية(٨).

إشكالية تطبيق نظام الميراث:

على الرغم من أن الأحكام الشرعية الإسلامية قد قدمت نظامًا دقيقًا ومتكاملاً يضمن حقوق المرأة في الميراث، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الأحكام قد شابه العديد من التحيزات الثقافية والاجتماعية، مما يؤدي إلى حرمان المرأة من حقوقها في بعض الحالات(٩).

الأسئلة البحثية:

١. كيف أثر تطور نظام الإرث عبر التاريخ على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المجتمع الإسلامي؟

٢. ما هي الآليات التي اعتمدها الإسلام لضمان إنصاف المرأة في قضايا الميراث وكيف

تختلف عن النظم السابقة؟

٣. كيف يمكن تفسير التباين بين النصوص الشرعية المتعلقة بميراث المرأة والممارسات الاجتماعية السائدة في بعض المجتمعات الإسلامية؟

الفرضيات:

١. تطور نظام الإرث في الإسلام أدى إلى تحسين جوهري في المكانة الاقتصادية للمرأة مقارنة بالأنظمة السابقة.

٢. هناك ارتباط وثيق بين المستوى الثقافي للمجتمع ومدى تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بميراث المرأة.

٣. هناك تأثير كبير للعادات والتقاليد الاجتماعية على تطبيق أحكام الميراث الإسلامية المتعلقة بالمرأة في المجتمعات المعاصرة.

الأهداف:

١. دراسة تأثير تطور نظام الإرث على مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

٢. تحليل الآليات التي اعتمدها الإسلام لضمان حقوق المرأة في الميراث مقارنةً بالأنظمة السابقة.

٣. فحص العلاقة بين النصوص الشرعية المتعلقة بالميراث والممارسات الاجتماعية السائدة في بعض المجتمعات الإسلامية.

٤. تقديم رؤية شاملة تربط بين البعد التاريخي وتطبيقات الميراث المعاصرة في المجتمعات الإسلامية.

٥. سد الفجوة بين النصوص الشرعية والتطبيق الفعلي لنظام الميراث في بعض المجتمعات، بما يعزز العدالة الاجتماعية ورفع مكانة المرأة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة تطور نظام الإرث وأثره على مكانة المرأة في معالجة إشكالية جوهرية تتعلق بالتفاوت بين النصوص التشريعية والممارسات الاجتماعية[١٠]. تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الفجوة وتحليل أسبابها وآثارها على المرأة والمجتمع بشكل عام.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي التاريخي المقارن، حيث يتم دراسة تطور نظام الإرث عبر العصور المختلفة مع التركيز على المنظور الإسلامي. كما يستخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة النصوص الشرعية المتعلقة بالميراث وتحليل تطبيقاتها في المجتمعات المعاصرة. تهدف هذه المناهج إلى تقديم رؤية شاملة تربط بين البعد التاريخي والتطبيقات المعاصرة.

المبحث الأول

التطور التاريخي لنظام الإرث

شهدت الحضارات القديمة تنوعًا ملحوظًا في أنظمة الإرث التي اعتمدت على البنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل مجتمع[١١]. ففي الحضارة المصرية القديمة، كان للمرأة حقوق محدودة في الميراث، حيث كانت تمتلك القدرة على الميراث والمشاركة في إدارة الممتلكات، وهو ما يعكس احترامًا نسبيًا لدورها الاقتصادي والاجتماعي[١٢]. من جهة أخرى، في حضارات أخرى مثل الحضارة اليونانية والرومانية، كانت المرأة محرومة من حق الميراث في كثير من الأحيان، حيث كانت تُعتبر ملكًا تابعًا للرجل، مما ساهم في تعزيز التمييز ضدها داخل المجتمع. وقد انعكس هذا التنوع في الممارسات الإرثية على مكانة المرأة في المجتمعات المختلفة، وكان له تأثير كبير على العلاقات الأسرية والاقتصادية في تلك الفترات.

شهدت العصور الوسطى تحولات جوهرية في أنظمة الإرث، حيث برز تأثير المؤسسات الدينية في تشكيل هذه الأنظمة وتوجيهها. في العديد من المجتمعات الغربية، كانت الكنيسة الكاثوليكية تلعب دورًا محوريًا في تحديد قوانين الميراث، مما أثر بشكل كبير على مكانة المرأة[١٣]. في هذا السياق، كانت المرأة غالبًا ما تُحرم من حق الإرث أو تُمنح جزءًا صغيرًا من الميراث مقارنة بالرجل، وذلك في إطار تأكيد السلطة الأبويّة ودور الرجل في حفظ الممتلكات والعلاقات العائلية. في المقابل، شهد العالم الإسلامي في هذه الفترة تنظيمًا أكثر وضوحًا للميراث، حيث أتاح الشريعة الإسلامية للمرأة حق الميراث بشكل يتناسب مع

مكانتها ودورها في الأسرة، رغم بعض التحديات الاجتماعية التي أضعفت تطبيق هذا الحق في بعض المناطق[١٤]. وقد استمر التباين بين المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية في معاملة المرأة بشأن الميراث، حيث سعت بعض المجتمعات الإسلامية إلى ضمان حقوق المرأة، بينما واجهت تحديات في تطبيق ذلك بشكل كامل.

تميزت النظم الحديثة للإرث بتطور ملحوظ نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو تطور تأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمعات العالمية في القرن العشرين. وقد سعت التشريعات الحديثة في العديد من الدول إلى تحديث قوانين الميراث لتشمل مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في توزيع الثروات، مما يعكس تحولات في الوعي الاجتماعي حول حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع[١٥]. هذا التطور نتج عن الضغوط الاجتماعية والسياسية المطالبة بتحقيق العدالة بين الجنسين، وتحديث القوانين لتواكب التغيرات في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للأفراد. ومن أبرز هذه التغييرات، تم تعديل بعض الأنظمة القانونية التقليدية التي كانت تميز ضد النساء، ليتم منحهن حقوقًا متساوية في الميراث[١٦]. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور تشريعات جديدة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، مما يعكس تقدمًا في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين.

المبحث الثاني

دوافع تطور نظام الإرث

يمثل التطور الاجتماعي للمجتمعات البشرية محركًا أساسيًا في تشكيل أنظمة الإرث وتطورها، حيث ترتبط هذه الأنظمة ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات التي تحدث في البنية الأسرية والعلاقات الاجتماعية[١٧]. مع تطور المجتمعات، بدأ التركيز على إعادة النظر في توزيع الثروات وانتقالها بين الأجيال بناءً على مفاهيم جديدة من العدالة والمساواة. فالتغيرات في أنماط الحياة الأسرية، مثل تزايد دور المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى التعليم، أدت إلى إعادة تقييم حقوقها في الميراث[١٨]. كما ساهم تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في إحداث تحولات جوهرية في نظم الميراث، بحيث بدأ ينظر إليها كأداة لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد داخل الأسرة والمجتمع. هذه التحولات الاجتماعية كانت من العوامل الحاسمة التي أدت إلى تعديل بعض الأنظمة القانونية التقليدية لتشمل

الحقوق المتساوية في الميراث لكافة أفراد الأسرة، بغض النظر عن جنسهم.

لعبت المنظومة الثقافية والدينية دوراً بارزاً في تشكيل وتطوير أنظمة الإرث، حيث أثرت المعتقدات والقيم الدينية بشكل مباشر على قواعد توزيع الميراث وحقوق المرأة فيه[١٩]. في المجتمعات الإسلامية، كانت الشريعة الإسلامية حجر الزاوية في تنظيم قوانين الميراث، إذ جاء القرآن الكريم والسنة النبوية بتشريعات مفصلة تحدد حقوق المرأة في الميراث، مما أسهم في تحقيق نوع من العدالة بين الجنسين من خلال ضمان حق المرأة في الممتلكات[٢٠]. وفي هذا السياق، أبرزت التشريعات الإسلامية مفهوماً متكاملاً للعدالة الاجتماعية، بحيث لا تقتصر على التوزيع المادي فقط، بل تشمل أيضًا حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن القيم الثقافية والدينية في المجتمعات الإسلامية ساعدت على تعزيز هذه المبادئ وحمايتها من التلاعب أو التفسير الخاطئ. وقد شهدت المجتمعات الإسلامية تحولًا نوعيًا في هذا المجال، حيث تم تطبيق هذه التشريعات بشكل يراعي مصلحة المرأة ويحفظ حقوقها.

المبحث الثالث

أثر نظام الإرث على مكانة المرأة

يتجلى تأثير نظام الإرث على الوضع الاقتصادي للمرأة من خلال تحديد حصتها في الثروة العائلية وقدرتها على التصرف في هذه الثروة. حيث أن نظام الإرث يُعد من العوامل الرئيسية التي تحدد قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الاقتصاد الأسري والمجتمعي[٢١]. في المجتمعات التي طبقت نظامًا عادلًا للميراث، كان للمرأة دور ملحوظ في تحسين وضعها الاقتصادي، سواء من خلال وراثة الممتلكات أو المشاركة في إدارة الثروات العائلية. وقد أظهرت الدراسات التاريخية أن تطور أنظمة الإرث قد انعكس إيجابًا على القدرة الاقتصادية للمرأة في هذه المجتمعات، حيث كانت القوانين تمنحها حصصًا واضحة تمكنها من الاستقلال المالي والمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية[٢٢]. بالمقابل، في المجتمعات التي كانت تحرم المرأة من حقوقها في الميراث، كانت تعاني من تهميش اقتصادي واضح، مما أثر سلبًا على قدرتها في التصرف بثرواتها أو التمتع بمستوى معيشي مناسب.

ارتبطت المكانة الاجتماعية للمرأة ارتباطًا وثيقًا بحقوقها في الميراث، حيث يُعتبر الاعتراف بحق المرأة في الميراث خطوة أساسية نحو تعزيز مكانتها الاجتماعية وتمكينها من

المشاركة الفاعلة في المجتمع. في المجتمعات التي أقرت بحق المرأة في الميراث، ساعد ذلك في بناء قاعدة من الاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية التي منحت المرأة فرصة أكبر للتفاعل والمساهمة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية[٢٣]. في المقابل، أدى حرمان المرأة من حقوقها في الميراث في بعض المجتمعات إلى تهميش دورها الاجتماعي وإضعاف مكانتها، حيث كانت تعتبر غير قادرة على التصرف في ممتلكاتها أو اتخاذ قرارات مستقلة في شؤون حياتها[٢٤]. وهذا التهميش ساهم في تقليل تأثيرها في صنع القرارات الأسرية والاجتماعية. وعليه، فإن حق المرأة في الميراث يعد جزءًا حيويًا من بناء مكانتها الاجتماعية، وتعزيز دورها في بناء المجتمع.

يمثل الاستقلال المالي للمرأة أحد أهم نتائج تطور نظام الإرث، حيث ساهم حصول المرأة على نصيبها من الميراث في تعزيز استقلالها المالي وقدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة. يعتبر هذا الحق في الميراث أساسًا لتمكين المرأة اقتصاديًا، حيث يمكنها من امتلاك الموارد المالية التي تسهم في تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي[٢٥].

وقد أثبتت التجارب التاريخية أن المجتمعات التي منحت المرأة حقوقها في الميراث شهدت تطورًا ملحوظًا في مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، مما مكنها من الاستفادة من الفرص الاقتصادية بشكل أكثر فعالية. على الجانب الآخر، فإن المجتمعات التي حرمت المرأة من حقوقها في الميراث، كانت تعاني من ضعف في قدرتها على تحقيق الاستقلال المالي، مما أدى إلى تقليل دورها في الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية[٢٦].

المبحث الرابع

المنظور الإسلامي في إنصاف المرأة

يقدم النظام الإسلامي رؤية متكاملة لتوزيع الميراث تقوم على مبدأ العدل والتوازن في توزيع الحقوق والواجبات، حيث يضمن لكل فرد من أفراد الأسرة حقوقه المالية وفقًا لموقعه ومسؤولياته الاجتماعية. وقد أرسى الإسلام قواعد دقيقة لتنظيم الميراث تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للورثة، مع الأخذ في الاعتبار المسؤوليات المالية المنوطة بكل وارث.

فعلى سبيل المثال، يُعطى الذكر ضعف نصيب الأنثى في بعض الحالات، وذلك لوجود المسؤوليات المالية المترتبة على الرجل في الأسرة، مثل النفقة على الزوجة والأبناء. ولكن

هذا لا يعني التمييز ضد المرأة، بل يعكس توازنًا اجتماعيًا واقتصاديًا يهدف إلى حماية حقوق الجميع(٢٧). ويتميز النظام الإسلامي للميراث بشموليته وتكامله مع المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية ككل، مما يعزز العدالة ويحفظ كرامة الأفراد. وبذلك، يعكس هذا النظام مبدأ الإنصاف في منح المرأة حقها الكامل في الميراث مع الحفاظ على التوازن الأسري والاجتماعي(٢٨).

أقر الإسلام للمرأة حقوقًا ثابتة في الميراث لم تكن معروفة في المجتمعات السابقة، حيث ضمن لها نصيبًا محددًا لا يمكن إسقاطه أو التنازل عنه تحت أي ضغوط اجتماعية أو اقتصادية. وفي مقابل أن النصيب المحدد للمرأة قد يبدو أقل من نصيب الرجل في بعض الحالات، إلا أن ذلك يعود إلى أن النظام الإسلامي يأخذ في الاعتبار المسؤوليات المالية التي تقع على عاتق الرجل، مثل نفقته على الزوجة والأبناء، بينما تكون المرأة غير ملزمة بمثل هذه المسؤوليات. وبالتالي، يتم منح المرأة حقًا ثابتًا في الميراث لا يتغير تحت أي ظرف، مما يعزز مكانتها ويعطيها استقلالًا ماليًا.

وقد راعى التشريع الإسلامي في توزيع الأنصبة العلاقات الأسرية والمسؤوليات المالية المترتبة على كل فرد في الأسرة، مما يعكس العدالة ويضمن توزيعًا عادلًا للثروات داخل المجتمع(٢٩).

وضع الإسلام آليات متعددة لحماية حقوق المرأة في الميراث، وذلك من خلال مجموعة من التدابير التشريعية والقضائية التي تهدف إلى ضمان حصول المرأة على نصيبها العادل في التركة. من أبرز هذه الآليات، التوثيق الرسمي للتركة، الذي فرضه الإسلام لضمان معرفة الحقوق المالية لكل وارث بدقة ووضوح، مما يحول دون تعرض الحقوق للتلاعب أو التحايل. هذه العملية تضمن أيضًا منع أي محاولة للتهرب من توزيع الميراث وفقًا لما شرعه الله، مما يعزز الشفافية ويسهم في حماية حقوق المرأة(٣٠).

يركز النظام الإسلامي على تحديد الأنصبة بشكل واضح، حيث لا يترك المجال للمجتهدين أو الأفراد لتفسير أو تعديل توزيع الثروات بما يتناقض مع أحكام الشريعة. يتم تحديد نصيب المرأة بشكل مفصل، سواء كان ذلك في المال أو الأرض أو العقارات، وفقًا لما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية. هذا التحديد المسبق يعزز قدرة المرأة على المطالبة بحصتها في الميراث في أي وقت دون تعرضها لأي تلاعب أو تغيير(٣١).

من ناحية أخرى، أقر الإسلام عقوبات رادعة لمن يحاول حرمان المرأة من حقها في الميراث، حيث يعاقب على أي محاولات للتلاعب بحقوق المرأة أو توزيع الميراث بشكل غير عادل. تم تحديد هذه العقوبات ضمن التشريع الإسلامي بما يضمن ردع المخالفين وضمان احترام الحقوق الفردية. يُعتبر حرمان المرأة من حقها في الميراث ظلمًا اجتماعيًا ودينيًا، مما يستوجب معاقبة من يشارك في ذلك أو يسهم فيه(٣٢).

علاوة على ذلك، أوجب القضاء الإسلامي حماية هذه الحقوق وضمان وصولها إلى مستحقيها. في حال حدوث نزاع حول توزيع الميراث، يتم اللجوء إلى المحاكم الشرعية، التي تضمن تنفيذ أحكام الميراث كما نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية. يشمل ذلك تحديد نصيب المرأة وحمايته من أي اعتداءات أو محاولات للحرمان، ويحق للمرأة اللجوء إلى القضاء لاسترداد حقوقها إذا ما تم التلاعب بها أو حرمانها من نصيبها(٣٣).

كل هذه الآليات التشريعية والقضائية تعكس مدى اهتمام الإسلام بحماية حقوق المرأة وضمان وصولها إلى حقوقها في الميراث دون تحيز أو ظلم. تمثل هذه الإجراءات جزءًا أساسيًا من نظام العدالة الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن عدم المساس بحقوق الأفراد، ويعزز من تماسك المجتمع وتوازن العلاقات بين أفراده(٣٤).

المبحث الخامس

الآثار المجتمعية

يعد نظام الميراث من الأنظمة الأساسية التي تساهم بشكل مباشر في التوازن الاقتصادي داخل المجتمعات، حيث يعد وسيلة هامة لإعادة توزيع الثروات بين أفراد الأسرة الواحدة. هذا التوزيع يضمن تقليص الفوارق الاقتصادية بين الورثة، ويكفل استفادة المرأة والأطفال وغيرهم من الأفراد المعنيين من نصيبهم العادل في الثروة العائلية. التطبيق السليم لهذا النظام يؤدي إلى تحقيق عدالة اقتصادية تضمن توزيع الثروة بشكل عادل، مما يساهم في تقليل معدلات الفقر والتفاوت الاقتصادي داخل المجتمع(٣٥).

إن النظام الإسلامي للميراث يراعي خصوصيات المجتمع وحاجات أفراده الاقتصادية، حيث يتم تحديد الأنصبة بناءً على المسؤوليات المالية لكل فرد في الأسرة. على سبيل المثال، يخصص للمرأة نصيبًا معينًا في الميراث لا يمكن التنازل عنه أو حرمانها منه، بينما يتحمل

الرجل مسؤوليات مالية أكبر نظرًا لواجباته تجاه زوجته وأطفاله[٣٦]. هذا التوزيع العادل بين الجنسين يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث يمكن للمرأة، على سبيل المثال، أن تساهم في الاقتصاد من خلال ما يحصل عليها من ميراث، مما يعزز من استقلالها المالي ويزيد من قدرتها على اتخاذ قرارات مالية تخص حياتها الخاصة.

دراسات اقتصادية متعددة أظهرت أن المجتمعات التي تطبق نظامًا عادلًا للميراث تكون أكثر قدرة على تحقيق مستويات أعلى من العدالة الاجتماعية، حيث يتم تقليص الفجوات الاقتصادية بين أفراد المجتمع. عند تطبيق هذا النظام بشكل صحيح، يصبح بإمكان الأفراد الاستفادة من توزيع الثروات بالطريقة التي تحسن وضعهم المالي وتضمن لهم حقوقهم الأساسية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي داخل المجتمع[٣٧]. كما أن العدالة الاقتصادية الناتجة عن نظام الميراث المتوازن تسهم في تحسين مستوى المعيشة العام في المجتمع، حيث يتم منع تركز الثروة في يد فئة قليلة، وتُوزع بشكل أوسع بين أفراد المجتمع بما يضمن حصول كل فرد على نصيبه العادل. يمكن القول بأن الأنظمة التي تتبنى توزيعًا عادلًا للثروات تساهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا، حيث يقل التفاوت الاجتماعي وتتوافر الفرص الاقتصادية للجميع[٣٨].

ومن ناحية أخرى، يمكن للنظام الإسلامي للميراث أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي للعائلات، حيث يتم تأمين النساء والأطفال بمصادر دخل مستقلة تنبع من حقوقهم في الميراث. هذا يؤدي إلى تخفيف العبء المالي عن الرجل في الأسرة، مما يساهم في توازن الأدوار الاجتماعية ويقلل من ظاهرة الفقر[٣٩].

في المجمل، تساهم الآليات المتبعة في النظام الإسلامي للميراث بشكل جوهري في إعادة توزيع الثروات بشكل يضمن حقوق جميع الأفراد، ويعزز من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل[٤٠]. إن التطبيق السليم لهذا النظام يضمن تحقيق التوازن الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحسين العدالة الاجتماعية وخلق مجتمع أكثر استقرارًا وتماسكًا.

إن نظام الميراث لا يقتصر تأثيره على البُعد الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل البنية الاجتماعية للمجتمع، حيث يؤثر بشكل كبير في العلاقات الأسرية والروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع. فقد أظهرت الدراسات الاجتماعية أن توزيع الميراث بصورة عادلة له دور محوري في تعزيز العلاقات الأسرية وتقوية التكافل الاجتماعي، في حين أن الحرمان من

الميراث يمكن أن يؤدي إلى آثار اجتماعية سلبية تتمثل في تفكك الروابط الأسرية وحدوث النزاعات العائلية[٤١]. التوزيع العادل للميراث يساهم في بناء بيئة أسرية متماسكة، حيث يضمن أن كل فرد من أفراد الأسرة يحصل على نصيبه العادل من الثروة، مما يعزز من العدالة الداخلية داخل الأسرة ويشعر الأفراد بالإنصاف[٤٢]. هذه البيئة من الإنصاف تُشجع على التعاون والمشاركة بين أفراد الأسرة، وتدعم الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل. بمعنى آخر، عندما يتوزع الميراث بطريقة متوازنة، يشعر الجميع بالأمان والاستقرار، ويؤدي ذلك إلى تعزيز العلاقات الأسرية على أسس من الاحترام المتبادل.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الحرمان من الميراث أو التوزيع غير العادل له تأثيرات اجتماعية سلبية، حيث يمكن أن يؤدي إلى تفكك الأسرة والنزاعات بين الأفراد الذين يشعرون بالظلم. إن رفض منح المرأة أو أحد أفراد الأسرة حقوقه في الميراث قد يؤدي إلى فقدان الثقة بين الأفراد وخلق بيئة من العداء والتفرقة. كما أن النزاعات العائلية التي تنشأ بسبب الميراث يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الأجيال القادمة، حيث تضعف الروابط الاجتماعية وتقلل من الدعم المتبادل بين أفراد الأسرة[٤٣].

هذا التفاعل بين نظام الميراث والهيكل الاجتماعي يعكس كيف يمكن أن يؤثر الإنصاف في توزيع الميراث على السلام الاجتماعي داخل المجتمع. فعندما يكون الميراث ناتجًا عن توزيع عادل ومتوازن، فإن ذلك يعزز من التكافل الاجتماعي ويدعم الاستقرار الاجتماعي في المجتمع ككل، مما يؤدي إلى تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراده[٤٤]. ومن ثم، يعتبر هذا التوزيع العادل ليس فقط مصلحة اقتصادية، بل جزءًا أساسيًا من الحفاظ على التماسك الاجتماعي داخل المجتمع.

يثبت نظام الميراث العادل أنه عامل مهم في الاستقرار الأسري والاجتماعي، حيث يعزز من العلاقات الأسرية ويعزز من الوحدة الاجتماعية في المجتمعات التي تطبقه بشكل سليم. أما التوزيع غير العادل، فيؤدي إلى تفكك الأسرة وزيادة النزاعات العائلية، مما يضعف الترابط الاجتماعي[٤٥]. في العصر الحاضر، يواجه تطبيق نظام الميراث العادل العديد من التحديات المعاصرة التي تؤثر على فعالية تنفيذ هذا النظام وتحقيق العدالة في توزيعه. من بين أبرز هذه التحديات:

شهد العالم في العقود الأخيرة تغيرات كبيرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت الأسرة أكثر تعددًا وتنوعًا من حيث التكوين، ما يجعل من الصعب أحيانًا تطبيق الأنظمة التقليدية للميراث. مع تغير أنماط الحياة واختلاف المصادر الاقتصادية، بدأ يتم إدخال أشكال جديدة من الملكية والثروة، مثل الملكية الفكرية أو الأصول الرقمية، التي لا تتناسب دائمًا مع الأنظمة التقليدية لإرث الأراضي أو الأموال المادية[٤٦]. هذه التغيرات تستدعي إعادة تقييم آليات توزيع الميراث لضمان مواكبتها للواقع المعاصر.

مع تطور الاقتصادات الحديثة وظهور الأصول الرقمية مثل الأسهم، والسندات، وحقوق الملكية الفكرية، أصبح من الصعب تطبيق نفس القواعد القديمة المتعلقة بتوزيع التركة، حيث لا توجد آليات واضحة لتنظيم الميراث في مثل هذه الأشكال الجديدة من الثروة. يتطلب ذلك تحديثًا في التشريعات لضمان استيعاب وتوزيع هذه الأنواع الحديثة من الثروة بطريقة عادلة ومنصفة[٤٧].

العولمة لها تأثير كبير في تغيير القيم الاجتماعية والتقاليد التي كانت سائدة في العديد من المجتمعات. التداخل الثقافي الذي نشهده اليوم قد أثر في المفاهيم حول العدالة وحقوق المرأة، مما يخلق تحديات ثقافية بالنسبة لتطبيق الميراث العادل وفقًا للأنظمة الدينية أو التقليدية[٤٨]. في بعض المجتمعات، أدى التأثير الغربي إلى حدوث تغييرات في المواقف حيال حقوق المرأة في الميراث، ما يطرح إشكاليات في التوفيق بين التشريعات الحديثة والمفاهيم الدينية التقليدية[٤٩].

هناك أيضًا تحدي كبير يتمثل في التصادم بين التقاليد الاجتماعية التي تفرض قسمة الميراث وفقًا لقيم معينة، وبين الدعوات الحديثة لتحقيق المساواة بين الجنسين في تقسيم الميراث. هذا الصراع يظهر بشكل خاص في المجتمعات التي تطبق قوانين مدنية حديثة في جانب من جوانب حياتها، بينما تحتفظ بتقاليد دينية أو ثقافية تؤثر على توزيع الميراث، مما يؤدي إلى صراعات قانونية واجتماعية[٥٠].

هذه التحديات المعاصرة تتطلب إعادة نظر في قوانين الميراث، لتتمكن من الاستجابة بشكل عادل وفعال للتغيرات التي شهدها المجتمع، مما يضمن استمرارية تطبيق نظام الميراث العادل مع مراعاة التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث السادس

نتائج البحث

يتضح من خلال هذا البحث أن تطور نظام الإرث عبر العصور التاريخية قد شكل عاملاً مؤثرًا بشكل جوهري على مكانة المرأة في المجتمع. وقد تجلى هذا التأثير في تفاوت مكانتها بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الإسلامية، وصولاً إلى التحولات الحديثة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن الإسلام قدم نموذجًا متكاملاً لنظام الميراث يضمن للمرأة حقوقها ويحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن تطبيق هذا النظام يواجه تحديات معاصرة تتطلب التحديث والتطوير. فقد أظهرت الدراسة أن الإسلام قد ضمن للمرأة نصيبًا محددًا من الميراث مع آليات حماية تضمن وصول الحقوق إلى مستحقيها، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في العصر الحديث، بالإضافة إلى التأثيرات الثقافية والقانونية، قد ساعدت في خلق فجوة بين النصوص الشرعية والتطبيق العملي في بعض المجتمعات.

من هنا، قدم البحث مجموعة من النتائج الهامة التي تعكس تطور نظام الميراث وأثره على مكانة المرأة، ومنها: أن الإسلام قدم نظامًا متكاملاً للميراث يضمن العدالة للمرأة ويحفظ حقوقها المالية، وأنه يوجد تفاوت كبير بين النصوص الشرعية والممارسات الاجتماعية في تطبيق أحكام الميراث، كما أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤثر بشكل مباشر على مدى تطبيق حقوق المرأة في الميراث. ومن النتائج الأخرى التي توصل إليها البحث، أن تطور نظام الميراث الإسلامي ساهم في تعزيز الاستقلال المالي للمرأة، وأن العادات والتقاليد تشكل عائقًا أمام تطبيق الأحكام الشرعية للميراث في بعض المجتمعات. كما ارتبط مستوى تطبيق حقوق المرأة في الميراث بمستوى الوعي الديني والثقافي للمجتمع، وواجهت المرأة تحديات معاصرة في الحصول على حقوقها الشرعية في الميراث. أخيرًا، يحتاج المجتمع إلى آليات جديدة لضمان تطبيق الأحكام الشرعية للميراث بشكل شامل وفعال.

تتمثل التوصيات الرئيسية في ضرورة تفعيل الآليات القانونية لحماية حقوق المرأة في الميراث، وإجراء حملات توعية تهدف إلى تعريف المجتمع بمفهوم الميراث العادل وفقًا للتشريع الإسلامي، مع تحديث التشريعات لتواكب التغيرات الحديثة في الثروات. كما يُوصى بإنشاء هيئات متخصصة لمتابعة قضايا الميراث وحماية حقوق الورثة. من خلال هذه

التوصيات، يمكن تعزيز مكانة المرأة وضمان تطبيق نظام ميراث عادل يتماشى مع القيم الإسلامية والظروف المعاصرة.

هوامش البحث

(١). الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥، المجلد ٨، ص ٢٤٣.
(٢). زيدان، عبد الكريم. المفصل في أحكام المرأة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠، ص ١٤٧.
(٣). الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥، المجلد ٨، ص ٢٤٥.
(٤). الغزالي، محمد. قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥، ص ٧٨-٨٠.
(٥). زيدان، عبد الكريم. المفصل في أحكام المرأة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠، ص ١٤٧.
(٦). السباعي، مصطفى. المرأة بين الفقه والقانون. دمشق: دار الوراق، ١٩٩٩، ص ٢٣٤.
(٧). عمارة، محمد. التحرير الإسلامي للمرأة. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١، ص ١٥٦-١٥٨.
(٨). الشرباصي، عبد الفتاح. الإرث في الشريعة الإسلامية: دراسة تحليلية. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٢، ص ٨٤-٨٦.
(٩). البوطي، محمد سعيد رمضان. المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤، ص ٤٤٧
(١٠). البوطي، محمد سعيد رمضان. المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤، ص ٤٤٦.
(١١). زيدان، عبد الكريم. المفصل في أحكام المرأة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠، ص ١٥٧.
(١٢). عبد الحميد، محمد. أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٠، ص٣٤-٣٦.
(١٣). السباعي، مصطفى. المرأة بين الفقه والقانون. دمشق: دار الوراق، ١٩٩٩، ص ٢٣٤.
(١٤). القرضاوي، يوسف. مركز المرأة في الحياة الإسلامية. القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٨، ص ٢٤٥-٢٤٧.
(١٥). عمارة، محمد. التحرير الإسلامي للمرأة. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢، ص ١١٤.
(١٦). الصابوني، محمد علي. المواريث في الشريعة الإسلامية. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٧، ص ١٥٦-١٥٨.
(١٧). الغزالي، محمد. المساواة في الحقوق الإنسانية. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٥، ص ٧٢.
(١٨). زيدان، عبد الكريم. تطور الأنظمة القانونية في العالم العربي. بيروت: دار العلم، ٢٠٠٠، ص٢٦٧-٢٦٩.
(١٩). القرضاوي، يوسف. مركز المرأة في الحياة الإسلامية. القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٨، ص ٢٥٠.
(٢٠). البوطي، محمد سعيد رمضان. المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤، ص ٣١٢-٣١٥.
(٢١). الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥، المجلد ٨، ص ٢٨٩-٢٩١.

(٢٢). عمارة، محمد. التحرير الإسلامي للمرأة. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١، ص ١٤٣-١٤٥.
(٢٣). الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥، المجلد ٨، ص ٢٨٩-٢٩١.
(٢٤). الجندي، أنور. المرأة المسلمة في وجه التحديات. بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٦، ص ٢٣٤-٢٣٦.
(٢٥). السباعي، مصطفى. المرأة والإرث في الشريعة الإسلامية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٩، ص٢٣٤-٢٣٦.
(٢٦). الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥، المجلد ٨، ص ٢٨٩-٢٩١.
(٢٧). الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥، المجلد ٨، ص ١٤٥-١٤٧.
(٢٨). السباعي، مصطفى. المرأة والإرث في الشريعة الإسلامية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٩، ص٢٣٤-٢٣٦.
(٢٩). القرضاوي، يوسف. فقه المرأة في الشريعة الإسلامية. الدوحة: مؤسسة قرطبة، ٢٠٠٨، ص ٣١٢-٣١٥.
(٣٠). الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥، ٣٣٧.
(٣١). الصابوني، محمد علي. تفسير القرآن الكريم. دمشق: دار العلوم، ٢٠٠٧، ١١٤.
(٣٢). الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥، ٢٤٥.
(٣٣). أبو زهرة، محمد. الوجيز في فقه الأسرة. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٧، ٢٣٦.
(٣٤). عبد الحميد، عبد الله. مبادئ الفقه الإسلامي. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ٣٤٥-٣٤٧.
(٣٥). الشرباصي، عبد الفتاح. قضايا اجتماعية في فقه الأسرة. القاهرة: دار الثقافة، ٢٠١٢، ٢١٠-٢١٣.
(٣٦). نصر، محمد. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. القاهرة: دار الفجر، ٢٠١٠، ١٢٤.
(٣٧). الحامد، أحمد. العدالة الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية. الرياض: دار الفكر، ٢٠٠٧، ١٥٥.
(٣٨). الزهراني، عبد الرحمن. قضايا اقتصادية معاصرة. جدة: دار الثقافة، ٢٠٠٨، ١٣٥.
(٣٩). طه، محمود. دراسات في النظام الاقتصادي الإسلامي. بيروت: دار القلم، ٢٠٠٩، ١٥٣.
(٤٠). عبد الرزاق، محمد. العدالة الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام. القاهرة: دار المعرفة، ٢٠١٥، ١٨٢
(٤١). سيف الدين، محمد. العدالة الاجتماعية وتوزيع الميراث في المجتمعات الإسلامية. القاهرة: دار العلوم، ٢٠٠٤، ٢٢٧.
(٤٢). زيدان، عبد الكريم. الشريعة الاجتماعية في الإسلام. بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠، ٣٢٥.
(٤٣). عبد الحميد، طه. أثر الميراث في العلاقات الأسرية. عمان: دار الثقافة، ٢٠١٠، ١٥٤.
(٤٤). الكيلاني، عبد الحليم. العدالة الاجتماعية في النظام الإسلامي. القاهرة: دار الفكر، ٢٠٠٦، ١٩٤.
(٤٥). بطيش، عبد الحميد. الميراث وعلاقته بالاستقرار الاجتماعي. بيروت: دار العلوم، ٢٠٠٤، ٢١٠.
(٤٦). الزهراني، مصطفى. التحديات المعاصرة في توزيع الميراث. جدة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨، ٢٧٦.
(٤٧). الغزالي، محمد. الميراث في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة. القاهرة: دار الفكر، ٢٠٠٥، ٨٧.
(٤٨). عمارة، محمد. العدالة والمساواة في قوانين الميراث الحديثة. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ٤٥.

(٤٩). الصادق، يوسف. العولمة وتأثيرها على حقوق المرأة في الميراث. بيروت: دار الثقافة، ٢٠٠١، ١٨٢.
(٥٠). عواد، خالد. مراجعات قانونية في نظام الميراث الإسلامي. عمان: دار النشر، ٢٠٠١، ٣٢٤.

قائمة المصادروالمراجع

- إن خير مانبتديء به القرآن الكريم

١. أبو زهرة، محمد. المرأة في الشريعة الإسلامية. القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٧.
٢. بطيش، عبد الحميد. الفقه الإسلامي في مسائل المواريث. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.
٣. البوطي، محمد سعيد رمضان. المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤.
٤. الجندي، أنور. المرأة المسلمة في وجه التحديات. بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٦.
٥. الحامد، أحمد. الميراث والحقوق المالية للمرأة في الإسلام. القاهرة: مكتبة دار السلام، ٢٠٠٧.
٦. الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٥.
٧. الزهراني، عبد الرحمن. الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام. جدة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.
٨. زيدان، عبد الكريم. المفصل في أحكام المرأة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠.
٩. السباعي، مصطفى. المرأة بين الفقه والقانون. دمشق: دار الوراق، ١٩٩٩.
١٠. سيف الدين، محمد. الإسلام وحقوق المرأة في الشريعة. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤.
١١. الشرباصي، عبد الفتاح. الإرث في الشريعة الإسلامية: دراسة تحليلية. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٢.
١٢. الصابوني، محمد علي. المواريث في الشريعة الإسلامية. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٧.
١٣. الصادق، يوسف. مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠١.
١٤. الطنطاوي، علي. حقوق المرأة في الإسلام. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣.
١٥. طه، محمود. دور المرأة في بناء المجتمع الإسلامي. دمشق: دار الجيل، ٢٠٠٩.
١٦. عبد الحميد، محمد. أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٠.
١٧. عبد الرزاق، عبد الله. التشريع الإسلامي والمرأة. بيروت: دار ابن كثير، ٢٠١٥.
١٨. عمارة، محمد. التحرير الإسلامي للمرأة. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢.
١٩. عمارة، محمد. المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠١.
٢٠. عواد، خالد. النظام الاجتماعي في الإسلام: نظرة شاملة. عمان: دار الفكر، ٢٠١٣.
٢١. الغزالي، محمد. قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥.
٢٢. القرضاوي، يوسف. مركز المرأة في الحياة الإسلامية. القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٨.
٢٣. الكيلاني، عبد الحليم. دور المرأة في الاقتصاد الإسلامي. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٦.
٢٤. نصر، محمد إسماعيل. حقوق المرأة في الإسلام: دراسات قانونية. الرياض: دار القلم، ٢٠١٠.